

كتاب الأطعمة

- الأصل فيها: الحِلُّ.
- فيباح: كلُّ طاهرٍ، لا مضرةَ فيه، من حَبِّ وثمرٍ وغيرِهما.
- ولا يَحِلُّ:
 - نَجِسٌ: كالميتةِ والدمِ،
 - ولا ما فيه مضرةٌ: كالسُّمِّ ونحوه.
- وحيواناتُ البرِّ: مباحةٌ إلا:
 - الحُمُرَ الإنسيَّةَ،
 - وما لَهُ نابٌ يَفْرِسُ^(١) به: - غيرَ الضَّبِّ - كالأسدِ، والنمرِ، والذئبِ، والفيلِ، والفهدِ، والكلبِ، والخنزيرِ، وابنِ آوى، وابنِ عرسٍ، والسُّنُورِ، والنَّمسِ، والقردِ، والذَّبِّ.
 - وما لَهُ مخلَبٌ من الطيرِ يصيدُ به: كالعُقابِ، والبازيِّ، والصقْرِ، والشاهينِ، والباشقِ، والجدأةِ، والبومةِ.
 - وما يأكلُ الجِيفَ: كالنسرِ، والرَّحَمِ، واللَّقَاقِ، والعَقَاقِ، والغرابِ الأبقَعِ، والعُدَافِ - وهو: أسودٌ صغيرٌ أغبرٌ - والغرابِ الأسودِ الكبيرِ.
 - وما يُسْتَحَبُّ: كالقنفذِ، والنَّيصِ، والفأرةِ، والحيةِ، والحشراتِ كُلِّها، والوُظُوطِ.
 - وما تولَّدَ من مأكولٍ وغيره: كالبغلِ.

(١) في: «س» (يفترس).

فَصَّلْ

- وما عدا ذلك فحلال: كالخيل، وبهيمة الأنعام، والدجاج، والوحشي من الحُمُرِ، والبقرِ، والظَّبَا، والنعامِ، والأرنبِ، وسائرِ الوحشِ.
- ويُباح حيوانُ البحرِ كُلُّهُ إِلَّا:

- الضفدعُ

- والتمساحُ

- والحيةُ.

- ومن اضطرَّ إلى محرَّم - غيرِ السَّمِّ -: حَلَّ لَهُ مِنْهُ ما يَسُدُّ رَمَقَهُ^(١).
- ومن اضطرَّ إلى نفعٍ مالٍ الغيرِ مع بقاءِ عينه لِذَفْعِ برِدٍ أو استسقاءٍ ماءٍ ونحوه: وجبَ بذلُّهُ لَهُ مجاناً.
- ومن مرَّ بثمرِ بستانٍ في شجرةٍ أو متساقطٍ عنه ولا حائِطَ عليه ولا ناظِرَ: فَلَهُ الأكلُ منه مجاناً، من غيرِ حَمَلٍ.
- وتجبُ ضيافةُ المسلمِ المجتازِ به في القرى يوماً وليلاً.

بابُ الذكاةِ

- لا يُباحُ شيءٌ من الحيواناتِ^(٢) المقدورِ عليه بغيرِ ذكاةٍ إِلَّا:

- الجرادُ.

- والسمكُ.

- وكلُّ ما لا يعيشُ إلا في الماءِ.

- ويُشترطُ للذكاةِ أربعةُ شروطٍ:

- [الأولُ] أهليةُ المذكي:

- بأن يكونَ:

(١) قوله: (ومن اضطرَّ إلى محرَّم غيرِ السَّمِّ حلَّ له منه ما يسدُّ رَمَقَهُ) ظاهرُ كلامه ولو كان في سفرٍ محرَّم، وهو أحدُ الوجهين وهو ظاهرُ كلامه في المقنع، والمذهب كما في المنتهى

(١٨٢/٥) والإقناع (٣٠٩/٤) أنه ليس للمضطرِّ في سفرٍ محرَّم الأكل من الميتة.

(٢) في: «أ»، «س» (الحيوان المقدور عليه).

- عاقلاً
- مسلماً^(١) أو كتابياً^(٢)
- ولو مراهقاً^(٣)، أو امرأة، أو أقرن، أو أعمى.
- ولا تبأح ذكاة:
- سكران
- ومجنون
- ووثني
- ومجوسى
- ومرتد
- الثاني: الآلة:
- فتبأح الذكاة: بكلّ محدّد
- ولو كان^(٤) مغصوباً
- من حديد، وحجر، وقصب، وغيره
- إلا السنّ، والظفر.
- الثالث: قطع الحلقوم، والمريء فإنّ أبان الرأس بالذبح لم يحرم المذبوح^(٥).
- وذكاة ما عجز عنه من الصيد، والنعم المتوحشة، والواقعة في بئر ونحوها:

(١) في: «أ» (مسلماً عاقلاً).

(٢) قوله: (أو كتابياً) ظاهره أنه لا يشترط أن يكون أبواه كتابيين وهو إحدى الروايتين، والمذهب كما في الإقناع (٣١٦/٤) والمنتهى (١٨٦/٥) أنه شرط وأن من أحد أبويه غير كتابي لا تحل ذبيحته.

(٣) قوله: (ولو مراهقاً) ظاهر كلامه أن المميز لا تبأح ذكاته وهو أحد الوجهين، والمذهب كما في الإقناع (٣١٦/٤) والمنتهى (١٨٦/٥) أنها تبأح.

(٤) كلمة: (كان) سقطت من: «س»، «ب».

(٥) عبارة: (فإن أبان الرأس بالذبح لم يحرم المذبوح) ساقطة من: «س».

- بجرجه^(١) في أي موضع كان من بدنه،
- إلا أن يكون رأسه في الماء ونحوه: فلا يباح^(٢).
- الرابع: أن يقول عند الذبح: بِسْمِ اللَّهِ.
- لا يُجزيه غيرها.
- فإن تركها سهواً: أبيحت، لا عمداً.
- ويكره:
- أن يذبح بالآلة كالأهنة
- وأن يحدّها والحيوان يُبصره
- وأن يوجّهه إلى غير القبلة
- وأن يكسر عنقه أو يسلّحه قبل أن يترد.

باب الصيد

- لا يحلّ الصيد المقتول في الاصطياد إلا بأربعة شروط:
- أحدها: أن يكون الصائد من أهل الذكاة.
- الثاني: الآلة،
- وهي نوعان^(٣):
- محدد: يُشترط فيه ما يُشترط في آله الذبح.
- وأن يجرّح.
- فإن قتله بثقله: لم يبيح.
- وما ليس بمحدد: كالبنّديق، والعصا، والشبكة، والفتح: لا يحلّ ما قُتل به.
- والنوع الثاني: الجارحة، فباح ما قتله إذا كانت معلّمة.

(١) في: «ب» (بجرح).

(٢) في: «ب» (فلا يباح كله).

(٣) النوع الأول: السهم: وهو كما قال الماتن على نوعين: محدد، وغير محدد.

- الثالث: إرسال الآلة قاصداً،

- فإن استرسل الكلب أو غيره بنفسه: لم يُبَحَّ إلا أن يزجره فيزيد

في عدوه في طلبه فيحلُّ.

- الرابع: التسمية عند إرسال السهم، أو الجارحة،

- فإن تركها عمداً أو سهواً: لم يُبَحَّ.

- ويسنُّ أن يقولَ معها: اللهُ أكبرُ، كالذكاة.